إمطانس شحادة *

دور النخب الاقتصادية في صناعة القرار السياسي في إسرائيل
من اتفاقية أوسلو إلى احتجاج ٢٠٢٣

مقدمة

ترافقت مفاوضات السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، في تسعينيات القرن المنصرم، مع رغبة إسرائيل في الاندماج بالاقتصاد العالمي-العولمة وتغيير النظام والسياسيات الاقتصادية، بحيث شكل السلام واندماج إسرائيل في الاقتصاد العالمي بمثابة فرصة لجني أرباح اقتصادية واجتماعية وسياسية، مستقبلية لبعض المجموعات في إسرائيل، بينما شكلت بالنسبة لأجزاء أخرى من المجتمع خطرًا اقتصاديًا وهوياتيًا وثقافيًا. رأى قطاع الأعمال والنخب الاقتصادية أن في وسع عملية السلام والاندماج بالعولمة توفير شرعية إقليمية وعالمية لإسرائيل، وتسهيل انضمامها للاقتصاد العالمي، وفتح أسواق جديدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتصار النظام الليبرالي، وتحقيق أرباح اقتصادية (بيلد وشافير ٢٠٠٥؛ رام ٢٠٠٥؛ فيلك ٢٠٠٤؛ رام ١٩٩٩؛ شاليف ٢٠٠٤؛ Ben-Porat, 2005).

شجع هذا الحافز قطاع الأعمال والنخب الاقتصادية للتعبير عن استعدادها لدفع الثمن الاقتصادي والسياسي المطلوب. وشمل هذا الثمن، تغييرًا سياسيًا واجتماعيًا واسعًا من حيث خطاب المواطنة، إلى جانب إعادة ترتيب استعمار الأراضي المحتلة وتغيير دور الدولة الاقتصادي. في تلك الفترة، بدأت النخب الاقتصادية وأصحاب رؤوس المال والصناعة، التدخل ولعب دور فعال ومركزي في المشهد السياسي لدفع عملية السلام والاندماج في العولمة، بغية تحقيق المصالح الاقتصادية والربح المالي.

* مدير وحدة دراسة السياسات في المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية- مدى الكرمل.

على الرغم من الوظيفة الاقتصادية والتصنيعية المركزية التي لعبتها الوكالة الصهيونية والهستدروت، وتفضيلهما ملكية جماعية قومية لمصادر الإنتاج بغية خدمة المشروع الصهيوني، فإن العلاقة بينهما وبين القطاع الخاص لم تكن علاقة عدائية أو قائمة على القطيعة.

بعد مرور ثلاثين عامًا على توقيع اتفاقيات أوسلو، بات اليمين المتطرف شبه مهيمن على المشهد السياسي في إسرائيل، مع تحولات جذرية في مبنى الاقتصاد الإسرائيلي وتركيبته وهوية النخب الاقتصادية. فمنذ اتفاقيات أوسلو، وخاصة بعد الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠، شهدت الساحة الحزبية والسياسية في إسرائيل تنامي قوة أحزاب اليمين وانحراف المجتمع الإسرائيلي نحو مواقف يمينية في الجانبين السياسي الأمني،[1] بالتوازي مع تغيير جذري في السياسات الاقتصادية وتبني اقتصاد السوق الحر، وتغيير مبنى الاقتصاد الإسرائيلي من اقتصاد تقليدي صناعي إلى اقتصاد تقنيات حديثة وخدمات مالية معولمة، وتراجع دور الدولة الاقتصادي. رافق هذا التحول تغيير جدي في دور النخب الاقتصادية الجديدة وتأثيرها على اتخاذ القرار الاقتصادي وعلى السياسات الاقتصادية، بحيث تراجع اهتمام النخب الاقتصادية وقطاع الأعمال في التأثير السياسي وبات جل اهتمامهم في القضايا الاقتصادية، وانتقل أسلوب العمل من الجماعي المنظم إلى الفردي. مؤخرًا، وبعد طرح الحكومة الحالية خطة تقييد القضاء، التي تهدد استمرار المعادلة القائمة من وجهة نظر قطاع الأعمال والنخب الاقتصادية، وقد تلحق ضررًا في مصالح قطاع الأعمال، نرى بوادر عودة هذا القطاع إلى المشهد السياسي ولعب دور في التصدع السياسي القائم. إلا أنه من السابق لأوانه تقييم فاعلية هذا لدور ومدى تأثيره على صناعة القرار في إسرائيل.

علاقات النخب في صناعة القرار بإسرائيل: لمحة تاريخية

تعود العلاقات المتبادلة بين الدولة، ومن قبلها المؤسسات القومية الصهيونية، والقطاع الخاص-رجال الأعمال، إلى مرحلة ما قبل إقامة الدولة، أي مرحلة الانتداب البريطاني. في تلك المرحلة لم تغب المؤسسات الجمعية، أو مجموعات الضغط التي تمثل مصالح فئات اقتصادية صناعية عن المشهد السياسي. ففي عشرينيات القرن المنصرم بدأ الصناعيون والتجار والمقاولون بإقامة تنظيمات ومؤسسات تمثل مصالحهم أمام الهستدروت والوكالة الصهيونية وأمام الحكم البريطاني (رفيف، ١٩٩١).

لم يقتصر اهتمام اتحاد أرباب الصناعة فقط على المصالح الاقتصادية للصناعات العبرية، بل كان شريكًا في جهد استيعاب الهجرة وخلق أماكن عمل للمهاجرين الجدد.[2] كما قام الاتحاد بحملة للضغط على الانتداب البريطاني لتغيير قوانين الجمارك التي توفر تسهيلات للاستيراد وتفتح باب المنافسة مع الإنتاج المحلي، لأن ذلك يضر بالصناعة العبرية. بالإضافة إلى الحملات التي قاموا بها لتشجيع شراء منتجات صناعية «عبرية» في البيشوف في منتصف الثلاثينيات، بغية ترويج الصناعات العبرية وخلق أماكن عمل للمهاجرين. كما ساهم الصناعيون في المجهود الحربي وتطوير الصناعة العسكرية، وهي مهام تصب في «المصلحة القومية» ومكملة لعمل المؤسسات القومية حينها (رفيف، ١٩٩١).

كان القطاع الخاص العبري منذ نشأته شريكًا اقتصاديًا مهمًا للحكومات والمؤسسات القومية، لكنه شارك أيضًا في السعي لتحقيق أهداف قومية وتجند ضمن المشروع الصهيوني وكان جزءًا لا يتجزأ منه. وعلى الرغم من الوظيفة الاقتصادية والتصنيعية المركزية التي لعبتها الوكالة الصهيونية والهستدروت، وتفضيلهما ملكية جماعية قومية لمصادر الإنتاج بغية خدمة المشروع الصهيوني، فإن العلاقة بينهم وبين القطاع الخاص لم تكن علاقة عدائية أو قائمة على القطيعة.

تبنت دولة إسرائيل في العقود الأولى لإقامتها نظامًا

منذ تسعينيات القرن المنصرم، تغيرت النخب الاقتصادية المالية والصناعية وتغيرت وظائفها وأدوات عملها، وأسلوبها في وساطة المصالح. فقد تبدلت معظم ملكية الشركات والمصانع والفعاليات الاقتصادية والمالية الكبيرة، وتراجعت أهمية الشركات والصناعات التقليدية القديمة، وارتفعت مكانة الفروع المالية والاتصالات وصناعات التقنيات الحديثة والمعلومات والحوسبة.

اقتصاديًا مركزيًا شبه اشتراكي-صهيوني، سادت فيه قناعة أن القطاع الخاص لن يتمكن من تزويد وتجنيد الاستثمارات اللازمة لاحتياجات تطبيق المشروع الاستعماري القومي، واستيعاب الهجرة وتكلفة الأمن والاحتلال. لذلك كان البديل تطوير الاقتصاد من الأعلى، أي بتوجيه من الدولة (كوسنكو، ٢٠٠٨). بالتوازي مع احتكار الدولة للاقتصاد وتطويره، لم تعادِ الدولة القطاع الخاص بالمطلق وهو لم يعادِها (ليفي فائور، ٢٠٠١)، بل كان هناك تعايش وتوافق فيما بينهما، في حدود إطار اللعبة التي رسمتها الدولة بكونها اللاعب الأقوى في الحلبة الاقتصادية والسياسية.

استمر هذا الحال لغاية سبعينيات القرن الماضي. فقد كانت الدولة هي اللاعب الأقوى والأبرز في مجال الاقتصاد والصناعة والبنوك، وتدخلت المؤسسات التي تملكها بشكل كبير بمعظم العمليات والفعاليات الاقتصادية والتنموية وعمليات التحديث. فكانت الحكومة المسؤول الأول عن عمليات التصنيع في خمسينيات القرن المنصرم؛ ووضعت في منتصف سنوات الستينيات الأسس للصناعات العسكرية، التي سيكون لها دور كبير في بلورة الاقتصاد الإسرائيلي وتنميته في صورته الحالية، وكان لها القرار بنوعية الصناعات التي سوف تقام وأين ستقام وأي دعم مالي تتلقى تلك الصناعات (Maman, 2002). لذلك لم يكن هناك متسع لبلورة نخب اقتصادية صناعية ومالية مستقلة، أو متمايزة، عن مؤسسات الدولة أو الحزب الحاكم. فكلها جاءت من البيئة نفسها والمجتمع نفسه وعملت في إطار مؤسسات متداخلة ومتشابكة، وتحت إطار مصالح واحد.

بدأت هذه الحالة والقناعات تتغير منذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، وبات للقطاع الخاص وأدوات السوق دور جدي في تحقيق المصالح الاقتصادية القومية، نتيجة لتراكم عوامل اقتصادية وتحولات عدة في السياسة الاقتصادية وفي ملكية الشركات، وإعادة توزيع الوظائف بين الدولة والقطاع الخاص. تأثرت براعم التغيير في مبنى الاقتصاد والملكية والسياسات الاقتصادية، التي بدأت في بداية السبعينيات، من الازدهار الاقتصادي الكبير في الاقتصاد الإسرائيلي، الناتج عن: سياسات الإنماء والتطوير الحكومية؛ أموال التعويضات التي حصلت عليها إسرائيل من الحكومة الألمانية والمساعدات الأميركية (خاصة بعد حرب ١٩٦٧)؛ أمواج هجرة يهودية كثيفة إلى إسرائيل. وكان للصناعات العسكرية حصة الأسد من أموال الاستثمار والتصنيع، بالإضافة إلى صناعات المعادن والإلكترونيكا. وضعت هذه المعادلة وبداية التغير في السبعينيات الأسس الاقتصادية والمالية لولادة النخب الاقتصادية المالية الحالية في إسرائيل (Maman, 2002) .

مع بداية الثمانينيات، بدأت ملامح أزمة مالية واقتصادية حادة في الاقتصاد الإسرائيلي، منها تضخم مالي مرتفع وتراجُع سعر الصرف، وارتفاع البطالة، وارتفاع كبير في الدين الخارجي، وأزمة بنوك كادت تطيح بالمنظومة البنكية في إسرائيل. في منتصف الثمانينيات، أقرت حكومة الائتلاف القومي (شراكة بين حزب الليكود وحزب العمل) الإسرائيلية خطة إشفاء شاملة في الاقتصاد الإسرائيلي (Emergency economic stabilization plan)، قادها وزير المالية إسحق مودعي ورئيس الوزراء شمعون بيريس، وبضغط من الإدارة الأميركية واشتراطاتها لتقديم مساعدات مالية لإسرائيل (Mandelkern, 2010). كان من ضمن الخطة تقليصات واسعة في مصروفات الأمن، التي أثرت على الصناعة الحربية، وفي ميزانيات الرفاه والصحة والتعليم. وقررت الحكومة أيضًا تحرير قطاع الصرف والعملة الأجنبية، ومنحت المستثمرين إمكانية تجنيد الأموال عن طريق

سوق الأسهم والأسواق العالمية. وبدأت الحكومة بتنفيذ برنامج خصخصة للشركات الحكومية، مما أدى الى انخفاض أملاك الحكومة الصناعية من مجمل الصناعات في إسرائيل من ٢٧٪ في العام ١٩٨٥ إلى نسبة ٦٪ في العام ١٩٩٥. وفي نهاية التسعينيات، بدأت عملية استبدال المالكين في معظم الشركات الكبيرة (Maman, 2002).

دفعت الأزمة الاقتصادية والمالية في الثمانينيات التحولات التي بدأت بوادرها في السبعينيات، وكانت نقطة مفصلية في تاريخ الاقتصاد الإسرائيلي وولادة النخب الاقتصادية والمالية الحالية. فقد أدت الأزمة الى تحول في ميزان القوى الذي كان لصالح الدولة ونقابة العمال (الهستدروت) وشركاته ومؤسساته، إلى صالح القطاع الخاص ورأس المال الذي وُكِّل بتخليص إسرائيل من أزمتها المالية. وفقًا لمان (٢٠٠٢) بدأ في تلك الفترة استعمال مصطلح «مجتمع الأعمال» لأول مرة في القاموس اللغوي الإسرائيلي. وفي تلك المرحلة حصل التحول الفعلي من النخب الاقتصادية القديمة واستبدالها بنخب جديدة، وكانت بمثابة إعلان بدء حقبة جديدة في تاريخ المجموعات الاقتصادية في إسرائيل وهويتها. حقبة اللبرلة والاندماج في الاقتصاد العالمي وتحول كبير في ملكية الشركات الكبرى ووظائفها، بالتوازي مع تحول في سياسات الدولة الاقتصادية ودورها في السوق.

منذ تسعينيات القرن المنصرم، تغيرت النخب الاقتصادية المالية والصناعية وتغيرت وظائفها وأدوات عملها، وأسلوبها في وساطة المصالح. فقد تبدلت معظم ملكية الشركات والمصانع والفعاليات الاقتصادية والمالية الكبيرة، وتراجع مكان وأهمية الشركات والصناعات التقليدية القديمة، وارتفعت مكانة الفروع المالية والاتصالات وصناعات التقنيات الحديثة والمعلومات والحوسبة (التي نشأت بالأساس من الصناعات الأمنية والعسكرية التي خصخصت في الثمانينيات أو بادر إلى إقامتها مبادرون تخرجوا من الصناعات العسكرية أو الجيش). إضافة إلى شركات الاتصالات الحديثة وعصر تعدد المحطات التلفزيونية. وطبعًا هناك عدد من الشركات الخاصة، العائلية، التي توسعت وكبرت وحافظت على مكانتها وأملاكها. لكن، بالمجمل، اندثرت واختفت الكثير من النخب الاقتصادية الصناعية التقليدية وجاءت نخب جديدة. نخب نمت لأنها نجحت، من ضمن أمور أخرى، في تجنيد أموال ورأس مال من خارج إسرائيل بفضل التغيرات في القوانين والسياسات، وتراجع دور الدولة. فعلى سبيل المثال، يأتي الباحث يائير أهروني بمثال عن كتاب كان قد نشره في العام ١٩٧٦ وفيه قائمة بالمجموعات الاقتصادية المسيطرة أو المالكة الكبيرة في إسرائيل. وحين عاد في العام ٢٠٠٤ لفحص القائمة نفسها، وجد أنه لم تبق أي شركة من بين هؤلاء، أو على الأقل، انتقلت ملكية الشركات إلى مجموعات أخرى (Ahroni, 1998).

أما في سياق التغير في علاقات النخب الاقتصادية والدولة، فنجد أن النخب الحالية غير مرتبطة، إلى حد كبير، بمصادر مالية حكومية أو برضى الوزراء والبيروقراطية، ولديها قدرة على تجنيد رأس مال ومستثمرين من خارج إسرائيل، وقدرة كبيرة في التأثير على السياسات المالية والاقتصادية الحكومية. وتسود قناعة لدى كبار موظفي الدولة، خاصة في وزارة المالية والوزارات الاقتصادية، أن وظيفتهم الأساسية توفير البيئة الملائمة لعمل الشركات لتنمو وتكبر.[٣] توفر هذه المواصفات مساحة أكبر لعمل النخب الاقتصادية والمحاولة للتأثير على السياسة وفقًا لمصالحهم الخاصة، خاصة أننا نتحدث عن نظام تشاركي فيه قوة لا بأس بها للدولة وللقطاع الخاص وأرباب الصناعة والمال. تعمل النخب الحالية في بيئة سياسية أكثر ودية من أي وقت مضى، تجاه القطاع الخاص والربح، وتعرّف وفقًا للأدبيات الإسرائيلية بحقبة اللبرلة والعولمة التي تأثرت وأثرت على النخب الاقتصادية الحالية.[٤] كان ذلك نهاية عصر الاشتراكيّة الصهيونيّة في الدولة وبداية الدخول الى عصر الرأسماليّة الصهيونيّة، أي الانتقال من الصهيونيّة الجماعيّة إلى صهيونيّة السوق (Plessner, 1994).

إذًا، التحولات والتغيرات في نهاية الثمانينيات كانت واسعة وعميقة، طالت هوية النخب الاقتصادية ووظائفها والسياسات الاقتصادية العامة، ومنظومة المفاهيم لدى المجتمع وصناع القرار. ومنذ بداية تسعينيات القرن المنصرم ولغاية الآن نجد نوعين من تدخل النخب الاقتصادية في السياسة العامة ومحاولة تأثيرها على المجتمع. وهو، أي نموذج التدخل، مرتبط إلى حدّ ما بالأجواء السياسية العامة في الدولة وفي هوية الحزب الحاكم، والقناعات الأيديولوجية –السياسية والاقتصادية- لدى النخب الحاكمة ومواقف المجتمع الإسرائيلي عامة. ففي عقد التسعينيات، خاصة في الفترة القصيرة لحكم حزب العمل ١٩٩٢-١٩٩٦، حاولت

لم يتحول نجاح تجربة التسعينيات وعمل الشركات الكبيرة في دعم بدء عملية التفاوض والسلام لإنقاذ الاقتصاد، إلى حالة ثابتة في المشهد السياسي الإسرائيلي. بل اقتصرت على محاولة دفع الحكومة للدخول في مفاوضات ودعم العملية التفاوضية. ونرى أن أهداف رجال الصناعة والأعمال من التأثير على السياسة بات يصب، بالأساس، في الحفاظ على السياسات الاقتصادية الليبرالية وتعميقها.

النخب الاقتصادية التأثير على السياسات الاقتصادية والأمنية والخارجية بصورة جماعية، إلى حد بعيد، بغية تحقيق مصالحها التي ارتبطت حينها بمفاوضات السلام والاندماج بالاقتصاد العالمي.[٥] لكن منذ بداية الألفية الثالثة، باتت تكتفي بمحاولة التأثير على السياسات الاقتصادية العامة والحفاظ على مصالحها الضيقة الفردية أمام الحكومة. وبهذا المعنى فقد تأثرت مصالح النخب الاقتصادية ومطالبها من سيطرة الفكر الاقتصادي النيو-ليبرالي على المشهد الاقتصادي والسياسي في إسرائيل، ومن إطباق اليمين الصهيوني على زمام الحكم في إسرائيل وسيطرته على السلطة، واندماج إسرائيل بالعولمة والانتقال إلى نظام نيو-ليبرالي، والتغير في قناعات المجتمع الإسرائيلي عامة، خاصة بعد الانتفاضة الثانية، وتراجع مكانة التصدع السياسي حول القضية الفلسطينية في المنظومة السياسية والحزبية في إسرائيل.

استمرت هذه المعادلة لغاية الفترة الراهنة بحيث اكتفت النخب الاقتصادية وقطاع الأعمال بمحاولات تأثير فردية على السياسات الاقتصادية، وضمان مكانة الاقتصاد الإسرائيلي عالميًا والانفتاح والاندماج في الأسواق العالمية، خاصة قطاع التقنيات الحديثة الذي بات القطاع الرائد في الاقتصاد الإسرائيلي. لكن على أثر طرح الحكومة الحالية خطة تقييد القضاء، بتنا نشاهد تحولًا في تصرف النخب الاقتصادية وقطاع الأعمال الذي يعارض بغالبيته هذه الخطة، ومن منطلق الحفاظ على مصالحه وعلى مكانة الاقتصاد الإسرائيلي، الذي في حال تراجعت وتضررت سيلحق ضرر في مصالح قطاع الأعمال والنخب الاقتصادية. وقد يشكل هذا التحول نقطة عودة قطاع الأعمال للعب دور في المشهد السياسي العام، بعد أن تراجع منذ بداية الالفية الثالثة عن هذا الدور، بشكل فردي وجماعي.

بغية توضيح ذلك، سوف نتابع في الفقرات الآتية تدخل القطاع الخاص ورجال الأعمال كجماعة ضغط في موضوع المفاوضات السياسية مع الطرف الفلسطيني، ومحاولتهم تشجيع الحكومة والمجتمع الإسرائيلي في بداية التسعينيات على خوض تجربة المفاوضات وحل الصراع لأن ذلك يخدم مصالحهم الاقتصادية؛ من ثم تراجع قطاع الأعمال والنخب الاقتصادية عن التأثير في المجال السياسي والاهتمام فقط بالسياسات الاقتصادية، نتيجة التوافق بينهم وبين صناع القرار في مجال السياسات الاقتصادية النيو-ليبرالية للحكومة؛ وتحولهم نحو العمل للتأثير على سياسات حكومية أو قرارات تخص مصالحهم الفردية وشركاتهم أو نشاطاتهم الاقتصادية، أي وساطة مصالح فردية. وبعدها نعرج على الدور الحالي لقطاع الأعمال والنخب الاقتصادية في الأزمة السياسية الراهنة ومعارضتها للخطة الحكومية لتقييد القضاء.

اتفاقيات أوسلو والاندماج بالعولمة: ولادة التأثير السياسي لقطاع الأعمال

ترافق التحول في السياسة الاقتصادية والاقتصاد الإسرائيلي في بداية التسعينيات، مع محاولة تغيير سياسي ليبرالي في إسرائيل، انعكس في محاولة لإعادة ترتيب الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، لكنه لم يدم طويلًا، على عكس التحول الاقتصادي. وقد ربط عدد من الباحثين التحولات الاقتصادية والسياسية في بداية التسعينيات، خاصة بين عملية المفاوضات التي دارت بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ورغبة القطاع الخاص وكبريات الشركات بالاندماج في الاقتصاد العالمي والعولمة وجنى الأرباح.[٦] وفقًا لهؤلاء، أثر البدء في المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية وعدد من الدول العربية،

مراسم توقيع اتفاق أوسلو. (صحف)

إيجابًا على دخول إسرائيل النادي الاقتصادي العالمي وإنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية. بل إن هذا التغيير في تعريف الصراع العربي الإسرائيلي حصل، من ضمن أمور أخرى، بفضل حاجة قطاع الأعمال الإسرائيلي الاندماج في الاقتصاد العالمي وتجنيد استثمارات وتسويق إنتاجه في الأسواق العالمية. وقد كان لقطاع الأعمال ورجال الأعمال دور مهم في التحول السياسي الذي حصل بداية التسعينيات في إسرائيل، ودعم حزب العمل ومرشحه إسحق رابين في انتخابات ١٩٩٢، وفوزه على حزب الليكود. برز منهم بني غائون مدير عام شركة «كور»، ودوف لاوطمن رئيس اتحاد أرباب الصناعة، وإيلي هوروفيتش مدير شركة طيفع، وغيرهم.

جاء اهتمام رجال الأعمال في دفع العملية السلمية بعد أن اكتشفت إسرائيل في نهاية الثمانينيات، على أثر انهيار الاتحاد السوفيتي، أنها غير مهيئة لاستيعاب موجات كبيرة من المهاجرين اليهود الذين بدأوا بالانتقال إليها. واكتشفت الصناعة الإسرائيلية والقطاع الخاص أنهم قد يخسرون فرصة ذهبية للانتقال من حالة اقتصادية إلى أخرى مختلفة تمامًا. خاصة أن الاقتصاد مرّ بعقد ضائع من حيث النمو والتوسع. وكان عدد كبير من قيادات القطاع الخاص والشركات العامة الكبرى على قناعة أن الاقتصاد الإسرائيلي بحاجة إلى إعادة هيكلة، وتوزيع السيطرة بين الدولة والقطاع الخاص من جديد، وبحاجة إلى عملية لبرلة واسعة، وتجنيد استثمارات خارجية، أي الاندماج في الاقتصاد العالمي. قسم من هؤلاء كان أيضًا على قناعة أنه بدون استقرار سياسي أمني، وبدون حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، لن يتمكن الاقتصاد الإسرائيلي من اللحاق بالعولمة الاقتصادية. هنا كانت حاجة لتدخل القطاع الخاص والفعاليات الاقتصادية لدى متخذي القرار بهدف تغيير السياسة والتعامل الإسرائيلي في موضوع الصراع مع الفلسطينيين. وفقًا للصحافي روسنات ماثيو من صحيفة «بيزنيس ويك» فإن «رجال الأعمال في إسرائيل حددوا حينها، أنه بدون السلام لا يمكن استيعاب المهاجرين الجدد»، لذلك بدأوا بتشكيل ضغط على حكومة شمير (Ben-Porat, 2005). وعمليًا تمثل هذه الحقبة بداية تبلور «مجتمع النخبة الاقتصادية-المالية» وبداية تأثيره

إذًا، كان التحول الأبرز في الفكر الاقتصادي والسياسة الاقتصادية في تبني مركزية السوق الحر والخصخصة وتحرير الأسواق والعملة في خلق التنمية، كمصلحة قومية ومركب من مركبات مناعة الأمن القومي، وتجنيد كافة الموارد والسياسات الضرورية لذلك، وفضّ الارتباط بين التنمية الاقتصادية والعملية التفاوضية.

على السياسة العامة في إسرائيل بما يفيد مصالحه الاقتصادية.

كان مدير عام شركة كور حينها بني غائون، من أبرز الداعين لهذه المقاربة التي تربط بين التطور الاقتصادي، بل إنقاذ اقتصاد إسرائيل من كارثة، والبدء بعملية مفاوضات وسلام مع الطرف الفلسطيني.[٧] وكان غائون من أصحاب المقولة أن اندماج إسرائيل بالعولمة هو ما يضمن مستقبلها الاقتصادي.[٨] وعلى سبيل المثال صرح غائون في مؤتمر القدس للأعمال في العام ١٩٩٤ أنه «دون أدنى شك، ان استمرار توسع الاقتصاد الإسرائيلي يتعلق باستمرار تجنيد الاستثمارات الدولية والانتشار في الأسواق العالمية الجديدة، واكتساب المعرفة والخبرات والعلاقات. إلا أن العقبة الأساسية أمام ذلك هي الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.[٩] وكذلك صرح إيلي هوروفيتش رئيس شركة طيفع للأدوية حينها (من أكبر الشركات في الاقتصاد الإسرائيلي) أنه «بدون سلام، فإن المستقبل الاقتصادي قاتم».[١٠] دوف لاوطمن الذي شغل رئيس اتحاد أرباب الصناعة والمنظمات الاقتصادية والتجارية قال «فقط الدمج بين سياسات اقتصادية حكيمة والتقدم في عملية السلام يضمن نمو الاقتصاد الإسرائيلي وتطويره».[١١] دان بروبر الذي شغل منصب رئيس اتحاد أرباب الصناعة قال في مقابلة صحافية في العام ١٩٩٣ إن السلام جيد للأعمال. داني غيلرمان رئيس الغرف التجارية قال إن بإمكان إسرائيل الخيار بين بقائها كأي دولة اعتيادية تقليدية أو أن تتحول إلى مركز خدماتي وتجاري في الشرق الأوسط. أي أن تكون سنغافورة أو هونغ-كونغ الشرق الأوسط.[١٢]

وفقًا لبيلد وشافير (٢٠٠٥) كانت هذه المرة هي الأولى التي يعمل فيها قطاع الأعمال بصورة منظمة، ويخرج إلى الجمهور الإسرائيلي، في محاولة لدفع تغيير سياسي، وطرح مقاربة عقلانية ربحية للصراع مع الفلسطينيين. وكان هذا أول تدخل علني في السياسة الخارجية أو مواضيع السلام والأمن في إسرائيل من قبل رجال الأعمال، بعد أن كان تعامل الدولة والمجتمع مع الصراع من منظور أمني فقط.[١٣] كان هذا بعد أن اقتنع قطاع الأعمال أن اللبرلة وتغيير السياسة لن تنقذ وحدها الاقتصاد الإسرائيلي وتؤدي إلى تنمية، بل الأمر بحاجة إلى إنهاء الصراع. اي أن هناك تداخلًا عضويًا بين اللبرلة والنمو والسلام والعولمة (Ben-Porat, 2007).

قامت مجموعة رجال الأعمال بمحاولات الضغط على الحكومة وتشجيعها من خلال لقاءات مع رئيس الوزراء رابين ووزير الخارجية بيريس، وأيضًا من خلال محاولتها التأثير على الرأي العام الإسرائيلي وإقناعه بأهمية السلام وثماره الاقتصادية. فعلى سبيل المثال قامت مجموعة من رجال الأعمال، بعد تسرب الأخبار الأولية عن المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، بنشر إعلانات مدفوعة الثمن في الصحف ووسائل الإعلام تشجع رابين وبيريس على المضي نحو السلام (Ben-Porat, 2007). وقد أقاموا لجنة خاصة لدعم المفاوضات والتوصل إلى اتفاق، ولتسويق السلام بين الجمهور الإسرائيلي وشرح أهميته وضرورته. وفي العام ١٩٩٤ أسس رجلا الأعمال داني غلرمان ودوف لاوطمان جمعية باسم «نتائج اقتصادية من اتفاقية الحكم الذاتي للفلسطينيين ووسائل للاندماج مع الاقتصاد الإسرائيلي» بغية المساهمة في دفع عملية السلام.[١٤]

وفقًا للباحث غاي بن بورات، تبنى «مجتمع الأعمال» بمعظمه عملية السلام وأبدى استعداده للتدخل والتأثير على متخذ القرار وعلى المجتمع في سبيل تحقيق ذلك. وفعلًا نجحت هذه المجموعة في أن تتحول إلى مجموعة ضغط تعمل بشكل جماعي، بهدف تغيير السياسة العامة بما يضمن مصالح الاقتصاد الإسرائيلي الكلي

ويضمن النمو والتطور، أي تحقيق أهداف جماعية لقطاع الأعمال والمجتمع ككل. وقد نجحت هذه المجموعة فعلًا بالتأثير على صانع القرار، لكنها لم تنجح بإقناع كافة شرائح المجتمع الإسرائيلي بأهمية السلام(Ben-Porat, 2005) .

الاكتفاء بالمصالح الاقتصادية

لم يتحول نجاح تجربة التسعينيات وعمل الشركات الكبيرة في دعم بدء عملية التفاوض والسلام لإنقاذ الاقتصاد، إلى حالة ثابتة في المشهد السياسي الإسرائيلي. بل اقتصرت على محاولة دفع الحكومة للدخول في مفاوضات ودعم العملية التفاوضية. لكن هذه الأهداف تغيرت، استنادًا إلى تصرف رجال الأعمال وتصريحاتهم والمؤتمرات الاقتصادية، منذ بداية الألفية الحالية. ونرى أن أهداف رجال الصناعة والأعمال من التأثير على السياسة بات يصب، بالأساس، في الحفاظ على السياسات الاقتصادية الليبرالية وتعميقها، وفي تحقيق مصالح اقتصادية عينية لرجال الأعمال وأباطرة المال الإسرائيليين. وهذا لا يلغي طبعًا إصدار مواقف تدعم العودة إلى العملية التفاوضية وتشجعها، لكن هذا الجانب لم يعد الأهم أو الأبرز في محاولة التأثير السياسي لقطاع الأعمال والمال أو «مجتمع الأعمال». يمكن تفسير هذا التحول، بنجاح إسرائيل في دخول النادي الاقتصادي العالمي، والتغيرات في مبنى الاقتصاد الإسرائيلي الذي بات يعتمد على فروع التقنيات الحديثة التي تصدر للدول الغربية بالأساس ومتعلقة بالأسواق الأميركية وبالاستثمارات الأميركية، وفك الارتباط بين الاندماج في الأسواق العالمية وعملية السلام، والتحول في القناعات السياسية والمواقف في المجتمع الإسرائيلي ومتخذي القرار بعد الانتفاضة الثانية، وتبني مقولة أيهود براك (رئيس الحكومة ١٩٩٩-٢٠٠١) بأنه لا يوجد شريك فلسطيني لعملية السلام.

بعد فشل مفاوضات السلام بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر كامب ديفيد في تموز ٢٠٠٠، والتحول في مواقف المجتمع الإسرائيلي وسياسات الحكومة، الذي ترجم في انتخاب أريئيل شارون رئيسًا لحكومة إسرائيل في العام ٢٠٠١، تراجع اهتمام القطاع الخاص ورجال الأعمال في التأثير على السياسات الخارجية والأمنية- العملية التفاوضية، وازداد اهتمامهم في الحفاظ على التحول في السياسيات الاقتصادية، تعميقها وتوسعيها. خاصة على أثر الأزمة الاقتصادية بداية الألفية الثالثة التي نتجت عن أزمة قطاع التقنيات الحديثة العالمي، وإسقاطات الانتفاضة الثانية على الاقتصاد الإسرائيلي. حينها طرح وزير المالية بنيامين نتنياهو خطة اقتصادية شكلت الدفعة الأخيرة لانتصار النظام النيوليبرالي وتنازل الدولة عن دورها الاقتصادي، شملت تعميق الخصخصة، تراجع دولة الرفاه، تبني خطة من الرفاه إلى العمل، تخفيض الضرائب، تقليص القطاع الخاص، وتشجيع القطاع الخاص. ويمكن القول إنه في تلك الفترة حصل تقارب وتشابك مصالح بين قطاع الأعمال ووزير المالية نتنياهو. لم تعد أرباح قطاع الأعمال تتعلق بالسياسات الأمنية والخارجية، كما كان في السابق، وباتت تعتمد أكثر على طبيعة السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية. ناهيك أن قطاع الأعمال لا يريد أن يغرد خارج السرب أو أن يكون خارج الاجماع السياسي الإسرائيلي، بعد أن سقط خيار التفاوض في عقر معسكر «اليسار الصهيوني».

بغية توضيح هذا التحول، سوف نستعين بمراجعة بعض المؤتمرات الاقتصادية البارزة التي تعقد في إسرائيل، ونرصد التحول في عناوين المؤتمرات والمقولات الأساسية التي خرجت عنهم منذ منتصف التسعينيات.

يقام في إسرائيل كل عام مؤتمران اقتصاديان مهمان للغاية، الأول هو «مؤتمر قيسارية» بإدارة المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، الذي يهتم بطرح رؤية المؤسسات الاقتصادية للسياسة الاقتصادية الأنجع لتطوير الاقتصاد الإسرائيلي وتنميته؛ المؤتمر الثاني هو مؤتمر هرتسليا للأمن والمناعة القومية الذي يتناول، من ضمن مواضيع أخرى، محور الاقتصاد من منظار علاقته بالأمن القومي ومناعة إسرائيل. مؤتمر قيسارية ينعقد منذ العام ١٩٩٢ ومؤتمر هرتسليا منذ العام ٢٠٠١.

توضح متابعة الدورات الأولى لمؤتمر قيسارية بروز اهتمام المشاركين وصناع القرار بموضوع السلام والمفاوضات مع الطرف الفلسطيني واندماج إسرائيل بالاقتصاد العالمي، والتحول نحو سياسات اقتصادية ليبرالية. أخذ هذا الاهتمام بالتراجع منذ نهاية تسعينيات القرن المنصرم. فقد كان بند تحقيق السلام والاستقرار الأمني والسياسي بندًا ثابتًا في توصيات المؤتمر في دوراته كافة من العام ٩٢ لغاية العام ٩٨.

على سبيل المثال، تناول مؤتمر عام ١٩٩٨ موضوع إعادة نمو الاقتصاد الإسرائيلي والبطالة المرتفعة، على أثر عامين من الانكماش والتراجع الاقتصادي (بن بساط، ١٩٩٩). ووصل المؤتمر إلى استنتاجات ان السياسة الاقتصادية المطلوبة يجب أن تتعامل مع المعيقات البنيوية للتنمية وخلق أماكن عمل، ورفع الناتج؛ واستمرار إسرائيل في الاندماج بالاقتصاد العالمي، وانتهاج سياسات لتحفيز الاستثمار الخارجي في الاقتصاد الإسرائيلي. وتطرقت التوصيات إلى أهمية الحفاظ على العملية السلمية لأنها لا تقل أهمية عن السياسات المالية وإدارة الميزانية، كون عملية التفاوض جاءت بفوائد جمة على الاقتصاد الإسرائيلي. فقد ساهمت في فتح أسواق جديدة كانت مغلقة قبلها، وقللت من عدم الأمان والاستقرار السياسي، حسنت من تدريج الائتمان الإسرائيلي في الأسواق المالية العالمية، ساهمت في جلب الاستثمارات الأجنبية. كل هذا ساهم في خلق نمو اقتصادي وانخفاض البطالة.

في مؤتمر العام ٩٩، تناولت جلسات الحوار مواضيع الاقتصاد الكلي من جوانب السياسات المالية والميزانية والبطالة، وأسعار العملة. أي تحرير الاقتصاد الإسرائيلي بجرعات أكبر من السابق بغية التعامل مع الانكماش وارتفاع البطالة (بن بساط، ٢٠٠٠). وتطرق أيضًا، ولو بشكل مقتضب للتأثير السلبي لعدم التقدم في العملية السلمية. وكذلك الحال في المؤتمر الثامن عام ٢٠٠٠ الذي تمحور حول سياسات الميزانية والصناعات المستقبلية، والوضع الاقتصادي للسكان العرب (زيلبرفرب، ٢٠٠١). أما مؤتمر العام ٢٠٠١ فقد جاء على أثر اندلاع الانتفاضة الثانية ووضع جل اهتمامه بمنع التراجع في الاقتصاد الإسرائيلي الذي تزامن مع أزمة في الاقتصاد الأميركي. وفي هذه المرحلة نجد بداية التحول نحو فرضية التعامل مع الأزمة الاقتصادية والمالية والبطالة والركود بالأساس عن طريق السياسات النقدية والضرائب والميزانية، والخصخصة وزيادة في وتيرة تحرير الاقتصاد الإسرائيلي وتعميقها (غروناو، ٢٠٠٢). ومنذ المؤتمر الثامن في العام ٢٠٠١، نجد تراجعًا كبيرًا في مكانة الحلول السلمية في تطوير الاقتصاد الإسرائيلي وخلق التنمية والتركيز على السياسات الاقتصادية والمالية.

في المقابل، بدأ في العام ٢٠٠١ عقد مؤتمر هرتسليا السنوي للمناعة والأمن القومي في إسرائيل الذي يتناول محور الاقتصاد كمركب من مركبات الأمن القومي الإسرائيلي. ومنذ المؤتمر الأول نجد أن المقاربة الاقتصادية المركزية والتيار الاقتصادي المركزي المقرب من السلطة وصناع القرار، يتبنى بوضوح فك الربط بين تنمية الاقتصاد الإسرائيلي وعملية التفاوض مع الفلسطينيين، ويتبنى معادلة الاندماج في الاقتصاد العالمي دون الحاجة للمرور ببوابة عملية التفاوض مع الفلسطينيين. من مراجعة تقارير المؤتمر منذ عامه الأول، ٢٠٠١، ولغاية العاشر في العام ٢٠١٢، نجد أن الركائز الفكرية المقترحة لتطوير الاقتصاد هي:[١٥]

١. الاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق استغلال نقاط قوة الاقتصاد الإسرائيلي؛
٢. توفير السياسات المالية والضريبية وسياسات ميزانية داعمة للاندماج؛
٣. تطوير فرع صناعات التقنيات الحديثة كرافعة للاندماج في الاقتصاد العالمي؛
٤. تطوير إنتاجية العامل الإسرائيلي في مجال التقنيات الحديثة؛
٥. الصناعات الأمنية هي ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية الإسرائيلية؛
٦. الحفاظ على تدريج الائتمان الإسرائيلي؛
٧. تطوير رأس المال البشري؛
٨. تطوير وتحرير أسواق المال والاستثمار في إسرائيل؛
٩. رفع الجدوى الاقتصادية للاستثمار في إسرائيل؛
١٠. تطوير قطاع الأمولة - الخدمات المالية والبنكية والاستشارية بواسطة الأدوات الضريبية؛
١١. تعميق انفتاح وانكشاف الأسواق الإسرائيلية على الأسواق العالمية وزيادة وتيرة الخصخصة؛
١٢. التعامل مع عدم المساواة داخل المجتمع الإسرائيلي بواسطة خلق نمو اقتصادي؛

نجحت هذه الخطوات، وفقًا لتلخيصات المؤتمرات المتتالية، بإخراج الاقتصاد الإسرائيلي من أزمة الأعوام ٢٠٠٢-٢٠٠٤، وزيادة اندماج الاقتصاد الإسرائيلي في اقتصاد العولمة وجذب الاستثمارات العالمية، مما أدى إلى خفض البطالة ورفع الإنتاجية وارتفاع الناتج المحلي. كانت الذروة في هذه الصيرورة دخول إسرائيل إلى نادي الدول المتطورة، منظمة ال OECD في العام ٢٠١٠، دون أن تكون هناك شروط سياسية أو متعلقة بتقدم في عملية المفاوضات، بل في ظل غيابها شبه التام.

إذًا، كان التحول الأبرز في الفكر الاقتصادي والسياسة الاقتصادية في تبني مركزية السوق الحر والخصخصة وتحرير الأسواق والعملة في خلق التنمية، كمصلحة قومية ومركب من مركبات مناعة الأمن القومي، وتجنيد كافة الموارد والسياسات الضرورية لذلك. وفضّ الارتباط بين التنمية الاقتصادية والعملية التفاوضية. بالتوازي، العمل على خفض عدم المساواة عن طريق سوق العمل ودمج العاطلين عن العمل في السوق، وليس عن طريق سياسات ضريبية أو خدمات اجتماعية.

تُرجم هذا التحول في الفكر الاقتصادي أيضًا في تصرف ومواقف القطاع الخاص وكبار رجال الأعمال والمال في إسرائيل، فقد تراجعت هذه الفئات أو المجتمع عن محاولات التأثير على الحيز السياسي العام، خاصة عملية التفاوض مع الفلسطينيين، ووضعت جل اهتماماتها في الحفاظ على مصالحها الخاصة الضيقة، وحماية شركاتها وامتيازاتها. ونجد أن وساطة المصالح تحولت من وساطة مصالح جماعية إلى وساطة فردية بالأساس. من أبرز الأمثلة على هذا التحول هو محاولات الشركات الكبيرة انتزاع تنازلات مالية وتسهيلات اقتصادية كبيرة من الدولة. تعزز هذا التحول بفضل تبني الحكومات الإسرائيلية سياسات اقتصادية ودية لقطاع الأعمال وانتهاج سياسات اقتصادية ليبرالية، كما يتضح من الخطوط العريضة للحكومات الإسرائيلية في العقدين الأخيرين.

توافق على السياسة الاقتصادية

منذ منتصف التسعينيات، وبشكل أوضح منذ بداية الألفية الثالثة، باتت السياسية الاقتصادية المعمول بها ودية للغاية بل وداعمة لقطاع الأعمال والقطاع الخاص. انعكس هذا في سياسات كافة الحكومات الإسرائيلية وفي الخطوط العريضة، منذ حكومة نتنياهو الأولى العام (١٩٩٦) لغاية الحكومة الأخيرة لنتنياهو (٢٠٢٢)، مرورًا بحكومات حزب العمل وكديما، وحكومة بينت لبيد عام ٢٠٢١.

وضعت حكومة نتنياهو الأولى (١٩٩٦-١٩٩٩)، نصب عينها هدف خفض التضخم المالي إلى ٣-٪، وخفض العجز المالي في ميزانية الحكومة، وتحرير قطاع العملة الأجنبية، وخصخصة القطاع العام، وفتح المنافسة في سوق الاتصالات.[١٦] واستمرارًا للنهج نفسه، وضعت حكومة أيهود براك (١٩٩٩-٢٠٠١) أهداف تطوير الاقتصاد وفقًا لمبادئ الاقتصاد الحر-اقتصاد السوق المتوازية، بهدف زيادة المصادر المتاحة للدولة واستغلالها بشكل يساهم في تطوير الاقتصاد، على رأس سلم اهتمامها الاقتصادي.[١٧] وكذلك جاء في بيان الخطوط العريضة لحكومة براك: سوف تعمل الحكومة على خلق نمو اقتصادي ثابت من خلال الاندماج في الاقتصاد العالمي؛ ستعمل الحكومة وفقًا لمبادئ الاقتصاد الحر لرفع التنافسية في الأسواق وتقليص الاحتكارات فيه، وسوف تزيل عوائق الاندماج في الاقتصاد العالمي؛ ستسعى الحكومة إلى خفض عبء الضرائب وتقليص العجز المالي في الميزانية؛ سوف تدفع الحكومة عملية خصخصة القطاع العام والشركات الحكومية قدمًا.

وكذلك استمرت حكومة شارون الأولى (٢٠٠١-٢٠٠٣) والثانية (٢٠٠٣-٢٠٠٦) في تبني هذا النهج حيث جاء في برنامجها الحكومي:[١٨] جهاز الاقتصاد الإسرائيلّي صغير ويتعلّق بالتجارة الخارجيّة. تطوّره الناجع مشروط بالتخصّص في الفروع التي له فيها أفضليّة نسبيّة، حتّى يكون قادرًا على تصنيع المنتجات والخدمات بجودة عالية وبأسعار منافسة. يلزم هذا التوجه الانفتاح على السوق العالميّ وإزالة الحواجز الجمركيّة والإداريّة، من أجل رفع قدرة تنافس الجهاز الاقتصاديّ؛ ستواصل الحكومة في سياسة الانكشاف وعمليّة اللبرلة في الأسواق الماليّة وفي رأس المال وفي أسواق العمل؛ تعتبر الحكومة القطاع الخاص جهازًا ضروريًا لتجديد التنمية الاقتصادية ولخلق أماكن عمل ولذا ستعمل على تشجيع هذا القطاع؛ ستنفذ الحكومة سياسة خصخصة وستنقل سيطرتها على الشركات الاقتصادية إلى الجمهور والهيئات الخاصة؛ سوف تعمل الحكومة على توسيع المنافسة في الجهاز الاقتصاديّ من خلال إلغاء أو تحديد الاحتكار، وإزالة العوائق وتقليص المركزية في الجهاز الاقتصاديّ، والاندماج في الاقتصاد العالميّ.

لا تختلف الخطوط العريضة لحكومة أيهود أولمرت (٢٠٠٦-٢٠٠٩) وحكومة نتنياهو الثانية (٢٠٠٩-٢٠١٣) من حيث الطرح الاقتصادي عمّا ورد في برامج الحكومات السابقة. بل عادوا وشددوا على أهمية الاستمرار في الإصلاحات في الاقتصاد الإسرائيلي وفي تقليل تدخل الحكومة ووظائف الدولة في الاقتصاد. كذلك حكومة بينت لابيد (٢٠٢١)، افتتحت الخطوط العريضة للحكومة بالشأن الاقتصادي، وشددت على أهمية تطوير الاقتصاد، ودفع

الهايتك: حضور لامع في الاحتجاجات على «الانقلاب القضائي».

التمية الاقتصادية، وإزالة عوائق بيروقراطية، وجسر الفجوات في المجتمع، ورفع حصة العاملين في قطاع التقنيات الحديثة إلى ١٥٪ من مجمل العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي لغاية العام ٢٠٢٦,[١٩] بذلك تعلن الحكومات الإسرائيلية كافة أنها تتنازل عن أجزاء مركزيّة في الوظائف الاقتصادية التي امتلكتها سابقًا، وتحول صلاحيّات تنفيذ الوظائف الاقتصادية إلى الشريك الجديد، القطاع الخاصّ والرأسمال المحلي والدوليّ. تُلقي على الدولة مسؤوليّة ضمان الظروف المطلوبة لإنجاح المهمّة، ابتداءً من بيئة عمل مريحة وسياسة ماليّة وفيزيائيّة ملائمة.

على اثر التحول في البيئة السياسية في إسرائيل، وانتهاج سياسات اقتصادية ودية تجاه قطاع المال والأعمال، وتزايد أهمية القطاع الخاص في خلق نمو وتطوير اقتصادي، وتقارب كبير في الفكر الاقتصادي بين صناع القرار والقطاع الخاص، بات اهتمام قطاع الأعمال يصب في الحفاظ على مصالح شركاتهم وأعمالهم، توسيعها ورفع الأرباح. لذلك تحول الاهتمام من الشأن السياسي العام إلى مصالح فردية، وتراجع اهتمام قطاع الأعمال والنخب الاقتصادية بعملية السلام، أولًا لأنها لم تعد تشكل تذكرة لدخول الاقتصاد العالمي، بحيث أصبح الاقتصاد الإسرائيلي اقتصادًا معولمًا، يعتمد على فروع التقنيات الحديثة والاستثمارات الخارجية، ولأن قضية السلام لم تعد تحتل أهمية خاصة في الحراك السياسي أو المنافسة السياسية في إسرائيل ولا على جدول اهتمام الجمهور العام، وبات توافق جديد لدى المجتمع الإسرائيلي بالحفاظ على الوضع القائم مع تقليل الأضرار وإدارة الصراع أو تقليص الصراع.

عودة قطاع الأعمال للحلبة السياسية

نشاهد في العام الأخير بدايات عودة قطاع الأعمال والنخب الاقتصادية للعب دور في المشهد السياسي في إسرائيل، بعد أن طرحت الحكومة الحالية الخطة الحكومية لتقييد القضاء بداية العام الحالي، والتي ترمي، في ما ترمي إليه، إلى استكمال مشروع اليمين الدينيّ الاستيطانيّ، وسيطرة معسكر اليمين على مراكز صنع القرار والسياسات في إسرائيل، وترسيخ طابع الدولة كدولة لليهود فقط، وترويض السلطة القضائيّة ومنع الرقابة، وضمان سلطة قضائيّة محافظة لا تتدخل في عمليّة التشريع ولا تنتقد سياسات الحكومة. أدت الخطة الحكومة إلى حملة احتجاجات واسعة في المجتمع الإسرائيلي من قبل المعارضين للخطة الحكومية، وبالأساس لدى النخب التقليدية الأشكنازية، والطبقات الاقتصادية التي ترى أن الخطة ستغير النظام القائم في إسرائيل وهويته،

وستلحق ضررًا اقتصاديًا، وتضر بمكانة إسرائيل الدولية.

في الجانب الاقتصادي، يرى العديد أن الخطة يمكن أن تضر في مكانة إسرائيل الاقتصادية، وتؤدي إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية، خاصة في قطاع صناعات التقنيات الحديثة، الأمر الذي سيؤدي إلى تراجع النمو وارتفاع البطالة وتراجع الناتج المحلي والدخل. وقد نشرت كبيرة الاقتصاديين في وزارة المالية الإسرائيلية منتصف أيار الماضي، تقريرًا سلبيًا حول الحالة الاقتصادية، وتوقعات بتراجع أداء الاقتصاد في العام الحالي والقادم. بحيث أشارت التقديرات إلى إمكانية دخول الاقتصاد الإسرائيلي في حالة انكماش في الدخل والنمو في العام الحالي، وإلى تراجع دخل خزينة الدولة، في العامين الحالي والمقبل. بالأساس بسبب انخفاض في الدخل من الضرائب، خاصة من الضرائب على العقارات ومجال الهايتك، إلى جانب انخفاض في الدخل من ضريبة القيمة المضافة. كما أن النمو الاقتصادي سيكون أقل اعتدالًا، فيما سيرتفع التضخم المالي هذا العام. ومن المتوقع أيضًا استمرار رفع الفائدة البنكية الأساسية، بحيث رفع البنك المركزي الفائدة الأساسية عشر مرات لغاية نيسان الماضي، مما يشي باستمرار التضخم وتراجع الإنفاق، وتراجع صرف سعر صرف الشيكل أمام العملات الأجنبية.

ولفتت تقارير وزارة المالية إلى أن إسرائيل تأثرت أيضًا بانعدام اليقين فيها بسبب دفع الحكومة تشريعات «الإصلاح القضائي» لتقييد جهاز القضاء، وتتوقع أن يكون الضرر أكبر في حال تم إقرار الخطة. وتأتي هذا التقديرات بعد تحذيرات صندوق النقد الدولي من تراجع الاقتصاد الإسرائيلي، وادعائها أن «التعديلات القضائية» المقترحة تمثل خطرًا كبيرًا على الاقتصاد قد يؤدي إلى تراجع الأوضاع المالية، ويعوق الاستثمار والاستهلاك والنمو على المدى الطويل. وكذلك تحذير مؤسسات تدريج الائتمان الدولية، من احتمال خفض تدريج إسرائيل الائتماني.

هذه العوامل معًا، تؤثر بشكل مباشر على مجمل الحالة الاقتصادية والبيئة الاستثمارية، وعمل قطاع الأعمال، وأيضًا على ميزانية الدولة. ويخشى قطاع الأعمال وكبار الاقتصاديين من النتائج السلبية للخطة والدخول في دوامة مفرغة من التراجع والركود الاقتصادي، كما حذر مرات عدّة عميد بنك إسرائيل، الذي يبدي معارضته لخطة تقييد القضاء.[٢٠]

على أثر هذه المخاطر انتظمت مجموعات اقتصادية عدة، من قطاعات عدة، وشاركت في حملة الاحتجاجات. وقد برز في هذه الاحتجاج الدور الرائد لقطاع التقنيات الحديثة الذي بدأ بحملة احتجاج خاصة به عنوانها «الخطة القضائية تضر بالهايتك»، وأنه «بدون ديمقراطية لا يوجد هايتك»،[٢١] وعمل على تجنيد موارد مالية لتمويل الاحتجاجات وسمح للموظفين المشاركة في المظاهرات الاحتجاجية ضمن أيام العمل، ونشر معطيات مقلقة حول تأثير الخطة على هذا القطاع، منها تراجع الاستثمارات الأجنبية بهذا القطاع منذ بداية العام بقرابة ٦٠٪ مقارنة بالأعوام الماضية، وأبدت العديد من الشركات نواياها لنقل الشركات إلى خارج إسرائيل.

كذلك قامت مجموعة كبيرة من رجال الأعمال الأعضاء في ما يعرف باسم «إطار رؤساء الشركات وقيادات الاقتصاد»،[٢٢] بالتنظم لمعارضة الخطة القضائية وأعلنت الإضراب العام مع نقابة العمال العامة ضد سن قانون إلغاء حجة المعقولية في تموز الماضي،[٢٣] وكانت هذه أول مرة يشارك فيها القطاع الخاص بإضراب عام أعلنت عنه نقابة العمال العامة (الهستدروت) شمل كافة المرافع الاقتصادية والخدماتية، من ضمنها مطار بن غوريون.

لم تمنع هذه الخطوات الاحتجاجية لغاية الآن سن قانون إلغاء حجة المعقولية، من جهة، لكنها ساهمت، على ما يبدو، في ردع الحكومة من الاستمرار بتنفيذ الخطة وبالسرعة التي كانت ترغب بها. طبعًا لا يمكن التكهن في هذه المرحلة هل وكيف ستستمر الحكومة في هذه الخطة. وما يهمنا هو بدايات عودة قطاع الأعمال والنخب الاقتصادية للعب دور في القضايا السياسية العامة والحارقة في إسرائيل، بعد أن تراجع عن هذ الدور في العقدين الأخيرين، واكتفى بمحاولات التأثير في الجوانب الاقتصادية والمصالح الفردية. المحاولة الحالية هي محاولات جماعية ومن خلال منظمات جماعية، تسعى للتأثير على القرار السياسي وعلى المجتمع، من منطلقات الربح والخسارة الاقتصادية، وأيضًا من منطلقات الحفاظ على النظام الحالي المعرف كدولة «يهودية وديمقراطية». يتلاءم هذا التصرف مع استنتاج الباز وغولان نديم، في بحثهم حول دور النخب الاقتصادية ومكانتها في إسرائيل، أن النخب الاقتصادية وعلى الرغم أنها تحمل مشروعًا اقتصاديًا ليبراليًا ومندمجة بالاقتصاد العالمي، فإنها ما زالت تحمل المشروع القومي. سعت هذه المجموعات للحفاظ على مصالحها وعلى تقاسم النفوذ

والتأثير والقوة لتحقيق مصالحها، وتجنيد الدولة لهذه الغايات، وهي داعمة لثقافة النواة والقيم الأساسية التي تعرف دولة إسرائيل، ويهودية الدولة، ومركزية الأمن والشعور بالتهديد الأمني الدائم؛ والليبرالية الاقتصادية (الباز وغولان نديم، ٢٠١٨). توفر هذه القيم الأرضية لثقافة داعمة لسياسة قومية إثنو جمهورانية من جهة، وليبرالية اقتصادية من جهة أخرى. أي أن قطاع الأعمال أراد الحفاظ على المعادلة القائمة بحيث توفر الدول البيئة الملائمة لتطور الاقتصاد ونموه، وتضمن الأمن والهدوء، ويعمل قطاع الأعمال على تطوير الاقتصاد وتوفير أماكن عمل ورفع مستوى المعيشة والناتج المحلي. تهدد الخطة الحكومية لتقييد القضاء هذه المعادلة، لذلك بادر قطاع الأعمال والنخب الاقتصادية للتدخل في الشأن السياسي من جديد.

خاتمة

تُعدّ العلاقات بين رجال الأعمال والنخب الاقتصادية في إسرائيل حميمة تحكمها شبكة من المصالح المشتركة، ناهيك عن التقارب الفكري والقناعات المشتركة بأهمية الإبقاء على القطاع الخاص كوكيل للحفاظ على مكانة إسرائيل الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي والتطور، وخلق أماكن عمل وجلب استثمارات، والتعامل مع هذه المهام كنوع من المصلحة القومية. أي إن القطاع الخاص يحقق أهدافًا قومية لدولة إسرائيل. وفي هذا كما ذكرنا تحول كبير عن العقود الأولى لقيام إسرائيل. حينها كانت الدولة هي الطرف الأقوى والمسيطر وكان الحزب الحاكم مصدرًا لكافة النخب في الدولة. على أن التحول الأبرز في مكانة رجال الأعمال والنخب الاقتصادية وتأثيرهما على صناعة القرار بدأ في تسعينيات القرن المنصرم مع محاولتهم التأثير على اتخاذ القرار في السياسات الخارجية والأمنية ودفع عملية التفاوض مع الطرف الفلسطيني بهدف خدمة مصالحهم الاقتصادية المالية. نجح قطاع الأعمال في التأثير على بدء المفاوضات وتغيير السياسات الاقتصادية ومبنى الاقتصاد، لكنه لم ينجح في إقناع المجتمع الإسرائيلي والنخب السياسية بالاستمرار في عملية السلام واستكمالها.

مع تبدد وهم تحقيق اتفاق مع السلطة الفلسطينية واندلاع الانتفاضة الثانية، وتغلغل قناعة عدم وجود شريك فلسطيني، تراجع قطاع الأعمال عن موقفه الداعم للاتفاقيات وتبنى الإجماع الإسرائيلي، وبات يركز على وساطة مصالح فردية تحمي مصالحه الخاصة الضيقة، ويدفع في اتجاه الحفاظ على السياسات الاقتصادية الليبرالية واقتصاد السوق الذي يخدمه، ويبتعد قدر الإمكان عن التأثير على السياسات الخارجية أو الأمنية، ويتبنى مواقف الإجماع الإسرائيلي وسياسات الحكومات الإسرائيلية، ذلك لأن عدم التقدم في عملية السلام لم يعد عائقًا أمام اندماج الاقتصاد الإسرائيلي في الاقتصاد العالمي وجذب الاستثمارات، ولم يعد يضر بالمصالح الاقتصادية الإسرائيلية، ولأن قطاع الأعمال والنخب الاقتصادية لا يريدان التغريد خارج سرب الإجماع القائم في المجتمع الإسرائيلي. فبعد أن كان قسم من النخب الاقتصادية الإسرائيلية محركًا أساسيًا لدفع عملية التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية في بداية التسعينيات، يكتفي الآن بتحقيق مصالح اقتصادية خاصة عن طريق علاقات شخصية مبنية على وساطة مصالح تشاركية في إطار نظام اقتصادي ليبرالي. تخدم هذه العلاقات في نهاية المطاف المصالح القومية لإسرائيل. وما دامت تقوم بهذا الدور لم يكن متوقعًا أن تتغير مكانة النخب الاقتصادية وقطاع الأعمال أو أن تكون محاولات جدية لتقييد تأثيرهم أو أرباحهم.

هذا الموقف والوظيفة ما كان لهما أن يتغيّرا لولا محاولة الحكومة الحالية تغيير طبيعة النظام وهوية الدولة، الذي قد يضر بالمصالح الاقتصادية والقومية لقطاع الأعمال. على أثر ذلك، عاد هذا القطاع القوي والمركزي للعب دور في التصدع والصراع السياسي القائم. بحيث ترى النخب الاقتصادية وقطاع الأعمال أن هذا التحول يهدد بتغيير المعادلة القائمة والقائلة بأن النظام الاقتصادي الليبرالي ونظام السوق الحر يخدمان المصالح الاقتصادية والقومية لدولة إسرائيل، والتوافق العقائدي بين مجتمع السياسية ومجتمع الأعمال والمصالح المشتركة التي تصب في خدمة المشروع القومي، من جهة، ومصالح القطاع الخاص من جهة أخرى. طبيعة العلاقات بين صناع القرار والقطاع الخاص هي علاقات مصلحة تشاركية-توافقية تقوم على توازن قوى بين الدولة والقطاع الخاص تعمل لتحقيق المصالح المشتركة. توفر الدولة بيئة عمل مناسبة وودية للقطاع الخاص وقطاع الأعمال وهو يقوم بدوره بخلق تنمية وتطوير اقتصاديين وخلق أماكن عمل. استدعى كسر هذه المعادلة عودة قطاع الأعمال إلى حلبة السياسة ومحاولات التأثير.

هوامش

١ راجعوا مثلًا: أوفير آفو، فاني يوفال وغاي بن بورات (٢٠١٠). حول اختفاء أحزاب اليسار الصهيوني، لدى، آشر اريان وميخال شامير (محرران)، **الانتخابات في إسرائيل ٢٠٠٩**. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. وأيضًا، تمار هيرمان، يوفال ليفل، إيله هيلر، ونير اطمور، «**مؤشر الديمقراطية في إسرائيل ٢٠١٢**»، القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.

٢ فمثلًا في ٢٦ أيلول ١٩٢٦ اتخذ المؤتمر العام لاتحاد أرباب الصناعة قرارًا، بمثابة إعلان نوايا، بأن يقوم الاتحاد بدور فعال وجدي في مسألة خلق أغلبية يهودية في أرض فلسطين، وكان على قناعة بأن تغيير الميزان الديمغرافي سيتحقق بواسطة استيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين في فروع الصناعة العبرية وليس فقط في الزراعة العبرية. يعكس هذا القرار رغبة اتحاد أرباب الصناعة في تحمل دور قومي بالإضافة إلى وظائفه في خدمة قطاع الصناعة. مثال آخر هو تصريح الصناعي ح. ليبر، أحد قيادات اتحاد أرباب الصناعة، في مؤتمر اتحاد أرباب الصناعة العبرية في أرض إسرائيل في العام ١٩٢٧، حين قال «لم نأتِ إلى هنا لربح ثروة فقط إنما جئنا أيضًا لبناء الوطن». المصدر السابق ص ٢٣-٢٤

٣ راجعوا على سبيل المثال أقوال عميد بنك إسرائيل في مؤتمر هرتسليا الأول عام ٢٠٠٠، وأقوال مدير خدمات الدولة، لدى عوزي أراد (٢٠٠١)، ميزان المناعة والأمن القومي، مؤتمر هرتسليا الأول. تل أبيب: نشغال: ١٦٣-١٨٩.

٤ رام، أوري، (٢٠٠٤). "الفجوات الجديدة: رأس مال عالمي، ما بعد النظام الفوردستي، وعدم المساواة"، لدى، داني فيلك وأوري رام (محرِّران)، **سلطة رأس المال: المجتمع الإسرائيلي في عصر العولمة**. القدس: فان لير: ٣٤-١٦؛ فيلك، داني، (٢٠٠٤). "إسرائيل موديل ٢٠٠٠"، لدى، داني فيلك وأوري رام: ٥٦-٣٤؛ شاليف، ميخائيل، ٢٠٠٤. "هل حولت العولمة واللبرلة الاقتصاد السياسي الإسرائيلي إلى اقتصاد طبيعي"، لدى، داني فيلك وأوري رام: ١١٥-٨٤.

٥ للتوسع في دور النخب الاقتصادية في صناعة القرار في إسرائيل، والتغيرات التي طرأت عليه: امطانس، شحادة، وإيناس خطيب (٢٠١٣).

٦ مثلا: يوآف، بيلد، وغرشون شفير، (٢٠٠٥). من هو إسرائيلي: ديناميكية المواطنة المركبة. تل أبيب: جامعة تل أبيب.

Ben-Porat, Gay. 2007. "Dollar Diplomacy: Globalization, Identity Change and Peace in Israel", *Nationalism and Ethnic Politics*, 12(3-4): 455-479

٧ كانت شركة كور حينها من أكبر الشركات الصناعية والتجارية في الاقتصاد الإسرائيلي، وكانت في مراحل أولية من عملية بيعها للقطاع الخاص (كانت بملكية نقابة العمال العامة الهستدروت)، وفطامها عن تلقي مساعدات حكومية. أقيمت الشركة في العام ١٩٤٤ بهدف إنتاج أماكن عمل للمهاجرين اليهود، وشغلت في منتصف الثمانينيات قرابة ١١٪ من القوى العاملة الإسرائيلية وأنتجت قرابة ١٠٪ من الناتج المحلي. وقد تحولت في نهاية الثمانينات إلى شركة قابضة تدير قرابة ٣٠ مصنعًا وشركة، وبدأت بتجنيد استثمارات وأموال من السوق العالمي، خاصة «الوول ستريت»، وبهذا، وفقًا لمديرها العام بني غائون صانع التحول، فلتت من الإفلاس وانتقلت إلى الربح. في نهاية الثمانينيات بيعت لشركة أميركية.

٨ بيلد وشفير ٢٠٠٥: ٢٩٢

٩ المصدر السابق، ١٩٣.

١٠ المصدر السابق:١٩٤.

١١ المصدر السابق: ٢٩٧

١٢ مقتبس لدى بن بورات، ٢٠٠٧.

١٣ بيلد وشفير، ٢٠٠٥، ٢٩٦.

١٤ بالمجمل، جاء دعم عملية التفاوض والسلام من قطاعات اقتصادية صاحبة احتمالات وطاقات للربح، خاصة في مجال التصدير. لكن إدارات صناعات تقليدية تعتمد على القوى العاملة، الاقتصاد القديم والبناء، لم يدعموا العملية بالحماس نفسه وبعضهم عارضها. لأنهم خشَوا من رفع أسعار القوى العاملة الفلسطينية.

١٥ انظروا تقارير مؤتمر هرتسليا للمناعة والأمن القومي من العام ٢٠٠١ ولغاية ٢٠١٢: www.herzliyaconference.org/?CategoryID=32

١٦ الموقع الرسمي لمكتب رئيس الحكومة: http://www.pmo.gov.il/Documents/PastGovernments/History/il.gov.pmo.pdf.part27

١٧ الموقع الرسمي لمكتب رئيس الحكومة: http://www.pmo.gov.il/Documents/PastGovernments/History/il.gov.pmo.pdf.part30

١٨ الموقع الرسمي للكنيست: www.knesset.gov.il

١٩ الموقع الرسمي للكنيست: https://main.knesset.gov.il/mk/pages/government/aspx.coalitionagreements

٢٠ غورودتشكي، سونيا، يعكوبي هيالي. (٢٠٢٣، ١٥ آذار). عميد بنك إسرائيل: الخطة القضائية ستلحق ضررًا بالاقتصاد. يسرائيل هيوم.

٢١ الموقع الرسمي لحركة «احتجاج الهاي تك»: https://democratech.net/

٢٢ وهي شركة خاصة أقيمت عام ٢٠٠٨ لتمثيل قطاع الاعمال في إسرائيل وتضم اكبر ٦٥٠ شركة في إسرائيل، بشرط أن لا تقل الدورة المالية الأعضاء عن ٤٠ مليون شيكل سنويًا.

٢٣ شبير، نيتسا؛ سروسي، نيطاع. (٢٠٢٣، تموز ٢٣). مجموعة الأعمال تعلن الاضراب العام: يجب وقف فوري لسن القوانين». غلوبس.

مصادر

- إمطانس، شحادة، وإيناس خطيب (٢٠١٣). **النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي**. حيفا: مدى الكرمل.
- آفي، بن بساط (١٩٩٩). **السياسة لتجديد النمو**. المؤتمر الاقتصادي السادس (١٩٩٨). القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.
- آفي، بن بساط (٢٠٠٠). **رأس مال بشري، بنى تحتية ونمو اقتصادي**. المؤتمر الاقتصادي السابع (١٩٩٩). القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.
- بن تصيون، زيلبرفرب (٢٠٠١). **تحديات السوق الإسرائيلي في بداية سنوات الألفين**. المؤتمر الاقتصادي الثامن (٢٠٠٠). القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.
- دافيد، ليفي فاؤور (٢٠٠١). **اليد الظاهرة: سياسية التصنيع في إسرائيل**. القدس: مؤسسة يد بن إسحق. ص ٢٧.
- يوآف، بيلد، وغرشون شفير (٢٠٠٥). **من هو إسرائيلي: ديناميكية المواطنة المركبة**. تل ابيب: جامعة تل ابيب.
- فيلك، داني (٢٠٠٤). "إسرائيل موديل ٢٠٠٠"، لدى، داني فيلك وأوري رام (محرِّران)، **سلطة رأس المال: المجتمع الإسرائيلي في عصر العولمة**. القدس: ٥٦-٣٤.
- قسطنطين، كوسنكو (٢٠٠٨). تكوين مجموعات الأعمال في إسرائيل وتأثيرها على الشركات وسوق العمل، القدس: بنك إسرائيل.
- رام، أوري، (٢٠٠٤). "الفجوات الجديدة: رأس مال عالمي، ما بعد النظام الفوردستي، وعدم المساواة"، لدى، داني فيلك وأوري رام (محرِّران)، **سلطة رأس المال: المجتمع الإسرائيلي في عصر العولمة**. القدس: فان لير:١٦-٣٤.
- رؤوفين غروناو (٢٠٠٢). إستراتيجية للنمو الاقتصادي في إسرائيل. المؤتمر الاقتصادي التاسع (٢٠٠١). القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.
- شاليف، ميخائيل (٢٠٠٤). "هل حولت العولمة واللبرلة الاقتصاد السياسي الإسرائيلي إلى اقتصاد طبيعي؟"، لدى، داني فيلك وأوري رام (محرِّران)، **سلطة رأس المال: المجتمع الإسرائيلي في عصر العولمة**. القدس: ٨٤-١١٥.
- شفطاي، رفيف (١٩٩١). **الصناعة والإنجاز: رواية الصناعيين واتحاد أرباب الصناعة في إسرائيل ١٩٢١-١٩٩١**. مكتبة اتحاد أرباب الصناعة في إسرائيل.
- Ahroni, Y. (1998). "The changing political economy of Israel". Annals of the American Academy of Political and Social Science, JAN, 127-146.
- Ben-Porat, G. (2005). "Between Power and Hegemony: Business Communities in Peace Processes", *Review of International Studies*, 31(2): 325-348.
- Ben-Porat, G. (2007). "Dollar Diplomacy: Globalization, Identity Change and Peace in Israel", *Nationalism and Ethnic Politics*, 12(3-4): 455-479.
- Maman, D. (2002). "The Emergence of Business Groups: Israel and South Korea Compared, *Organization Studies*", 23: 737-758.
- Ronen, M. (2010). Professionals Struggling for Reform: Economists and Power in Israel's Political-Economic Liberalization.